الفصل الرابع

من رواد مدرسة الحقوق الخديوية

تخرج من مدرسة الحقوق جيل من العلماء الأفذاذ والاساتذة الرواد الذين ارتفعوا بمكانة القضاء فى مصر، وعملوا على اصلاحه واستقلاله وتكبدوا المشاق من اجل رفعة الحق واقامة قواعده على أسس متينة وكانوا بمثابة الضوء الاحمر لكل حكم ظالم ليقف عند حده، حتى اطمأن الناس إلى ان فى مصر قضاء لايفرط فى حق، ومن هؤلاء الرواد نذكر محمد قدرى باشا الذى تقلب فى العديد من المناصب القضائية وتفخر المكتبة القانونية بمؤلفاته واحمد لطفى السيد الذى كان رسولا للفكر الليبرالى، وفيلسوفا للجيل عاش لوطنه ومن اجله وعبد الرزاق السنهورى الذى تعرض للضرب المبرح – وكان وقتها رئيسا لمجلس الدولة – لانه اصر على موقفه برفض الحكم العسكرى واعادة الحكم المدنى بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وفيما يلى نعرض لذلك.

١- محمد قدرى باشا

[١٨٢١-١٨٨٨]

كان محمد قدرى من رجال القضاء البارزين، وكان واسع الاطلاع على المواد القانونية. ولد بمدينة ملوى فى صعيد مصر ودخل مدرسة الادارة والالسن[١] واتم دروسه بها، ونبغ فى معرفة العديد من اللغات، وقد عهدت اليه الحكومة المصرية الكثير من المهام المتعلقة بنقل القوانين او وضعها او شرحها[٢]

واختاره الخديوى اسماعيل مربيا لولى عهده، وتقلب فى كثير من المناصب فكان مستشارا فى المحاكم المختلطة وناظرا للحقانية فى نظارة شريف باشا الثالثة التى تألفت فى ١٤ سبتمبر ١٨٨١[٣] والذى قام خلالها بتبويب الاحكام الشرعية وعلى يده وضعت لائحة المحاكم الاهلية الجديدة وسنت قوانينها[٤] ، وفى عهد هذه الوزارة ايضا ضم قدرى باشا إلى مجلس المعارف الاعلى[٥] الذى عمل فى تلك الفترة على تحسين احوال اساتذة المدارس ونظارها وزيادة رواتبهم وإلى جانب ذلك تولى قدرى باشا نظارة المعارف فى ٢٤ مايو ١٨٨٣ فى عهد نظارة محمد شريف باشا الرابعة[٦] واستمر على رأسها حتى ٧ يناير ١٨٨٤ [٧] .

ولقدرى باشا العديد من المؤلفات المشهورة منها " مرشد الحيران إلى معرفة احوال الانسان فى المعاملات المدنية الشرعية"، و " الاحكام الشرعية فى الاحوال الشخصية" و "قانون العدل والانصاف فى القضاء على مشكلات الاوقاف" وقانون الجنايات والحدود[٨]

وقد استعانت الحكومة بمؤلفات قدرى باشا وبغيره من اساتذة الحقوق فى اللجنة التى شكلتها لوضع قانون الاحوال الشخصية الخاصة باحكام الزواج وما يتعلق به من طلاق ونفقه دون التقيد بمذهب معين بل يستمد مواده من فقه المذاهب الاربعة ومن خلال ذلك اصدر السلطان حسين كامل قراره فى ٢١ ديسمبر ١٩١٤ بالغاء وظيفة القاضى التركى[٩]

---

(١) سميت مدرسة الحقوق فى بداية عهدها بمدرسة الادارة والالسن

(٢) جرجى زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية، الجزء الرابع، القاهرة، مطبعة الهلال، ١٩١٤، ص ٣٠٥.
Reid: op.cit. P. 17-18

(٣) الوقائع المصرية فى ١٧ سبتمبر ١٨٨١ وقد انعم الخديوى توفيق على محمد قدرى بك بالباشوية.

(٤) عبد الرحمن الرافعى: الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى، القاهرة، النهضة المصرية، الطبعة الثالثة ١٩٤٩، ص ١٣٨.

(٥) انظر مجموعة الاوامر العالية لسنة ١٨٨١، ص ١٨٨.

(٦) عين قدرى باشا ناظرا للمعارف بدلا من احمد خيرى باشا: انظر النظارات والوزارات،جـ١، ص ١٢٦.

(٧) المركز القومى للبحوث التربوية: وزراء التعليم فى مصر وابرز انجازاتهم، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٤٦.

(٨) الرافعى:المرجع السابق،جـ١،ص ٢٧٨-٢٧٩ وجرجى زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية، جـ٤ القاهرة ١٩١٤.

(٩) كيلانى: المرجع السابق، ص ١٩٢.

٣-أحمد لطفى السيـــد

[١٨٧٢-١٩٦٣]

نشأ لطفى السيد فى اسرة مصرية صميمة بقرية برقين بمركز السنبلاوين دقهليـة وتـدرج فى التعليم حتى تخرج من مدرسة الحقوق الخديوية فـى عـام ١٨٩٤ مـع الدفعـات الاولـى مـن الخريجين الذين كان عدد الدفعـة منهم لاتزيد عـن الاثنـى عشـر خريجـا[١] ولمـا كـانت وظـائف القضاء تنتظر اولئك الخريجين فقد عين لطفى السيد فى سلك النيابة، واخذ يترقى حتى وصل إلى منصب وكيل نيابة عام ١٩٠٠ وعندما انتدب للعمل فى نيابة بنى سويف التقى هناك بصديقه عبد العزيز فهمى وشرع الرجلان يفكران فى حالة مصر، وانتهى بهما الامر إلـى التفكير فـى انشـاء جمعية سرية كان غرضها تحرير مصر من الاحتلال وقد تاسست هذه الجمعيـة فـى عـام ١٨٩٦ واطلق عليها جمعية تحرير مصر ولما علم الخديو عباس الثاني بـامر هـذه الجمعيـة حـاول ان يضمها إليه فأرسل مصطفى كامل لمقابلة لطفى السيد مـن اجـل هـذا الغـرض فوافـق وتقـابل مـع الخديو الذى طلب منه السفر إلى سويسرا لاكتساب الجنسية السويسرية والعودة إلى مصر لتحرير جريدة تقاوم الاحتلال تحت الحماية السويسـرية فـلا تسـتطيع انجلـترا ان تحـول دون ذلـك وفعـلا سافر لطفى السيد إلى سويسرا ثم عاد إلىمصر، وقدم تقريرا إلى الخديو يتلخـص فـى ان مصـر لايمكن ان تستقل الا بمجهود ابنائها وانـه مـن المصلحـة ان يـرأس الخديـو حركـة شـاملة للتعليـم العام[٢]

ورجع لطفى السيد بعد ذلك إلى نيابة الفيـوم، فنيابـة ميـت غمـر، فنيابـة المنيـا وفـى عـام ١٩٠٥ استقال من النيابة لخلاف فى الرأى القانونى بينه وبين النائب العمومى فعمل بالمحاماه مع صديقه عبد العزيز فهمى.

وقد شـارك لطفـى السـيد فـى تاسـيس حـزب الامـة، وادارة صحيفـة الجريـدة لسـان حـال الحزب، واستمر فى هذا العمل حتى قيام الحرب العالمية الاولى فعاد إلى العمـل الحكومـى حيـث عين رئيسا لنيابة بنى سويف فى عام ١٩١٥.

---

[١] عن اسماء هذه الدفعة. انظر الكتاب المنوى لكلية الحقوق، ص ٢٣٨.

[٢] عبد المنعم الجميعى: الخديو عباس الثاني والحزب الوطنى ١٨٩٢ -١٩١٤، القاهرة ، دار الكتاب الجامعى ١٩٨٢، ص ١١٧-١١٨.

ثم انتقل بعد ذلك للعمل كمدير لدار الكتب المصرية وفى هذا المكان أخذ يترجم مؤلفات ارسطو لان النهضة العلمية كما يراها لاتتم دون الاعتماد فى بادئ امرها على الترجمة قبل التأليف.[١]

وقد عمل لطفى السيد بالجامعة المصرية القديمة عضوا فى مجلس ادارتها ثم وكيلا لها، وعندما اسست الجامعة الحكومية فى عام ١٩٢٥ عين لطفى السيد مديرا لها واستمر فى هذا المنصب حتى عام ١٩٤٠ فيما عدا فترات قضاها بوزارة المعارف. وقد عين عضوا بمجمع اللغة العربية فى عام ١٩٤٠ فرئيسا له ١٩٤٥-١٩٦٣، كما عين وزيرا للخارجية عام ١٩٤٦ فنائبا لرئيس الوزراء وعضوا بمجلس الشيوخ.

وكان لطفى السيد يؤمن بالتطور كما كان يؤمن بالحرية، فوقف بالمرصاد لكل من حاول الانتقاص من هيبة الجامعة وكرامتها، لقد كانت حياة لطفى السيد من اجل مصر فسيحة متعددة فكان رسولا للفكر الليبرالى، وفيلسوفا للجيل، ورجل امة عاش لوطنه ومن اجله، لقد عاش لطفى السيد اخصب فترات تاريخ مصر الحديث فقد نشأ فى ثورة وختم حياته فى ثورة[٢]

---

(١) مجمع اللغة العربية: المجمعيون، القاهرة ١٩٦٦، ص٤٢.
(٢) احمد لطفى السيد: قصة حياتى، ص ١٦٠.

٣-الدكتور/ عبد الرزاق احمد السنهورى
[١٨٩٥-١٩٧١]

أحد اعلام القانون، وصاحب المؤلفات القانونية الهامة التى افادت العديد من الدول العربية فى وضع قوانيها ودساتيرها.

ولد عبد الرزاق السنهورى بمدينة الاسكندرية فى الثاني عشر من اغسطس ١٨٩٥. وبعد ان انتهى من دراسته الثانوية فى عام ١٩١٣ دخل مدرسة الحقوق الخديوية بالقاهرة، وحصل على شهادة الليسانس منها فى عام ١٩١٧ وكان ترتيبه الاول. وفى اعقاب ذلك عين وكيلا للنائب العام فى مدينة المنصورة وظل فى منصبه حتى قامت ثورة ١٩١٩ فانضم إلى الوفد، ودعا إلى اضراب الموظفين مما تسبب فى نقله إلى اسيوط. وفى عام ١٩٢٠ ترك السنهورى النيابة وعمل مدرسا للقانون بمدرسة القضاء الشرعى إلى ان اختير عضوا فى بعثة دراسية إلى فرنسا للحصول على درجة الدكتوراه فى الحقوق فمكث هناك خمس سنوات من ١٩٢١ حتى ١٩٢٦ فحصل على دكتوراه فى العلوم القانونية، ودكتوراه فى العلوم الاقتصادية والسياسية، ودبلوم من معهد القانون الدولى من جامعة باريس[١]

وبعد عودته إلى مصر عين مدرسا للقانون المدنى بكلية الحقوق بالجامعة المصرية، وانشغل باعداد دروسه لطلابه فى مقدمة القانون، والمدخل لدراسته، وعقد الايجار، ونظرية العقد هذا بالاضافة إلى انه اخذ يذكى فى نفوس طلابه حب القانون وحرية الفكر، يحوطهم برعايته، ويفيض عليهم من علمه فكان استاذا جامعيا فذا مؤمنا برسالته العلمية.

وفى عام ١٩٣٥ سافر السنهورى إلى بغداد بدعوة من الحكومة العراقية حيث شارك فى انشاء كلية الحقوق هناك، وفى اعداد مشروع قانون مدنى جديد للعراق. وبعد عودته إلى مصر فى عام ١٩٣٦ عين عميدا لكلية الحقوق بالجامعة المصرية ثم عين قاضيا بمحكمة المنصورة المختلطة فمستشارا مساعدا بقلم قضايا الحكومة، فوكيلا لوزارة المعارف سنة ١٩٣٩، وبعد ان ترك هذا المنصب فى عام ١٩٤٢ اشتغل بالمحاماة لفترة ثم سافر إلى العراق لاعداد القانون المدنى العراقى. وفى عام ١٩٤٤ عين السنهورى وكيلا لوزارة العدل كما تولى وزارة المعارف اربع مرات كان آخرها فىوزارة ابراهيم عبد الهادى التى شكلت فى ١٩٤٨/١٢/٢٨ وظل بها حتى ٢٧ فبراير ١٩٤٩ حيث عين رئيسا لمجلس الدولة فاقام قواعده على اسس متينة.

---

[١] د./ محمد مهدى علام: مجمع اللغة العربية - المجمعيون، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١٠٠.

وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تمسك السنهورى بضرورة انهاء الحكم العسكرى، واعادة الحكم المدنى حرصا منه على مصلحة الوطن العليا مما اغضب العسكريين فدبروا مظاهرة ضده فى ٢٩ مارس ١٩٥٤ خرجت من مبنى هيئة التحرير اندس داخلها بعض رجال البوليس الحربى، واقتحموا مبنى مجلس الدولة ودخلوا قاعة اجتماع الجمعية العمومية واعتدوا بالضرب على الدكتور السنهورى وعلى باقى اعضاء المجلس، واجبروهم على التوقيع على بيان بتأييد مجلس قيادة الثورة والجانب العسكرى مما أدى إلى اصابة الدكتور/ السنهورى بجروح شديدة دخل بسببها المستشفى[١]

وللدكتور السنهورى بصمات علمية هامة منها تأسيسه لمعهد الدراسات العربية العالية ليكون اطارا للدراسات المقارنة بين الشريعة الاسلامية والقوانين الحديثة، ومنها عضويته بمجمع اللغة العربية واسهامه فى وضع كثير من المصطلحات القانونية فى لجان القانون والاقتصاد[٢]

---

[١] للتفاصيل انظر: نادية السنهورى وتوفيق الشاوى: عبد الرازق السنهورى من خلال اوراقه الشخصية، القاهرة، الزهراء، للاعلام العربى ١٩٨٨.

[٢] مهدى علام: المرجع السابق، ص ١٠٠.